بقاء 21 وزيرا من الحكومة السابقة واستحداث وزارة التطوير الحضري والعشوائيات..وإلغاء وزارة الإعلام

حكومة محلب الجديدة تؤدي اليمين أمام السيسي: إجراءات عاجلة لتحقيق الأمن وضبط المرور ومكافحة التحرش

القاهرة ـ وكالات: أدت الحكومة المصرية الجديدة برئاسة م.إبراهيم محلب اليمين القانونية أمام الرئيس المصري المنتخب عبدالفتاح السيسي، امس.

وتضم الحكومة الجديدة 33 حقيبة وزارية بجانب رئيس الوزراء وحقيبة وزارية مستحدثة أدت اليمين في قصر الاتحادية الرئاسي بشمال شرق القاهرة.

وبعد تنصيب السيسي تقدمت له حكومة محلب السابقة باستقالتها وبعد قبول الاستقالة كلف السيسي رئيس الوزراء المستقيل بتشكيل الحكومة الجديدة التي بقي فيها 20 وزيرا من الحكومة السابقة بالإضافة إلى ليلى اسكندر شاغلة الحقيبة الوزارية المستحدثة وهي وزارة الدولة للتطوير الحضاري والعشوائيات، وألغي منصب وزير الإعلام في الحكومة الجديدة وسيكون البديل له ما سمي المجلس الوطني للإعلام.

وهدف وزارة الدولة للتطوير الحضاري والعشوائيات هو تطوير الأحياء السكنية المقامة عشوائيا وكانت شاغلته وزيرة البيئة في الحكومة السابقة.

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن الحكومة الجديدة عقدت أول اجتماع لها برئاسة السيسي بعد أداء اليمين.

وفي أول تصريح له عقب اداء الحكومة الجديدة اليمين القانونية، أكد م.إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء أن الفترة المقبلة ستشهد إجراءات عاجلة واستكمال استحقاقات

وزير الدفاع المصري اللواء صدقي صبحي يؤدي اليمين الدستورية أمام الرئيس عبدالفتاح السيسي أمس (أ.ف.ب)

وزير الداخلية المصري: تصفية البؤر الإجرامية من أولويات الحكومة الجديدة

خارطة الطريق والخطط والاستراتيجيات ذات الطموح إضافة الى تحقيق الأمن والأمان وحملات استباقية ومواجهة شرسة للبؤر الاجرامية لكي يشعر المواطن بالأمن.

كما أكد رئيس الوزراء في مؤتمر صحافي عقد بمقر رئاسة الجمهورية، إصرار الحكومة على مكافحة التحرش وإعادة هيبة الدولة والتصدي لكل مغتصب وواضع يد على أراضي الدولة.

وعقب ادائه اليمين امس، أكد وزير الداخلية المصري اللواء محمد ابراهيم أن معركة الأجهزة الأمنية في الفترة الحالية تنصب على تصفية البؤر الاجرامية في انحاء البلاد.

وذكر اللواء ابراهيم ان الرئيس عبدالفتاح السيسي وجه بضرورة تكثيف الجهود الأمنية لمواجهة كافة أشكال الجريمة وتحقيق الانضباط في الشارع المصري.

ونقلت وكالة انباء الشرق الاوسط عن ابراهيم قوله ان الأجهزة الأمنية بدأت بمداهمة البؤر الاجرامية لتصفيتها، مشيرا الى أنه قاد حملات أمنية موسعة بنفسه بمنطقة يطلق عليها «مثلث الرعب» بمحافظة القليوبية ومحافظات اخرى.

واشار الى أن الحملات الامنية أسفرت عن ضبط العديد من العناصر الاجرامية شديدة الخطورة بحوزتهم أسلحة نارية غير مرخصة ومواد متفجرة وسيارات مبلغ بسرقتها.

واوضح أن مشكلة المرور ستكون لها أولوية خاصة خلال الفترة المقبلة خاصة بعد أن وصل اجمالي عدد ضحايا الحوادث المرورية خلال عام 2013 الى 6700 قتيل ونحو 22 ألف مصاب.

التشكيل الحكومي الجديد

القاهرة ـ أ.ف.پ: فيما يلي تشكيلة الحكومة التي تضم 34 وزيرا من بينهم 13 وزيرا جديدا.

- رئيس الوزراء: إبراهيم محلب.
- وزير الدفاع والإنتاج الحربي: صدقي صبحي.
- وزير الداخلية: اللواء محمد إبراهيم.
- وزير الخارجية: سامح شكري (جديد).
- وزير المالية: هاني قدرى يوسف دميان.
- وزير العدل: محفوظ صابر عبدالقادر (جديد).
- وزير العدالة الانتقالية وشؤون مجلس النواب: ابراهيم هنيدي (جديد).
- وزير التخطيط: أشرف العربي.
- وزير الاستثمار: أشرف عبدالتواب سلمان (جديد).
- وزيرة التعاون الدولي: نجلاء الاهواني (جديد).
- وزير السياحة: محمد هشام عباس زعزوع.
- وزير البترول: م.شريف إسماعيل محمد.
- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: م.عاطف أحمد حلمي نجيب.
- وزير التجارة والصناعة: منير أمين فخري عبدالنور.
- وزير التموين: خالد محمد حنفي محمود.
- وزير الصحة والسكان: عادل حسن العدوي.
- وزير التربية والتعليم: محمود أبوالنصر.
- وزير التعليم العالي: السيد أحمد عبدالخالق (جديد).
- وزير الأوقاف: محمد مختار جمعة.
- وزير الثقافة: جابر عصفور (جديد).
- وزير الآثار: ممدوح الدماطي (جديد).
- وزير النقل: هاني سيد محمد ضاحي (جديد).
- وزير الشباب والرياضة: خالد محمود عبدالعزيز.
- وزير الزراعة واستصلاح الأراضي: عادل توفيق البلتاجي (جديد).
- وزير الري: حسام محمد مغازي (جديد).
- وزير الكهرباء والطاقة المتجددة: محمد حامد شاكر.
- وزير الطيران المدني: محمد حسام الدين كمال أبوالخير.
- وزير الدولة للإنتاج الحربي: اللواء إبراهيم يونس اسماعيل.
- وزيرة القوى العاملة والهجرة: ناهد علي حسن حسين عشري.
- وزيرة التضامن الاجتماعي: غادة فتحي اسماعيل والي.
- وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية: مصطفى كمال مدبولي.
- وزير التنمية الإدارية: عادل علي لبيب متولي.
- وزير البيئة: خالد فهمي (جديد).
- وزير البحث العلمي: شريف حماد (جديد).
- وزيرة دولة للتطوير الحضري والعشوائيات: ليلى اسكندر.

قرار جمهوري بزيادة المعاشات اعتبارا من أول يوليو المقبل

القاهرة ـ أ.ش.أ: أصدر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قرارا جمهوريا بزيادة المعاشات اعتبارا من أول يوليو المقبل، وذلك بنسبة زيادة 10٪ على المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ، وفقا لأحكام القوانين ذات الصلة.

وصرح السفير إيهاب بدوي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأنه يراعى بشأن هذه الزيادة ما يلي:

- يقصد بالمعاش الذي تحسب على أساسه الزيادة مجموع المعاش المستحق لصاحب المعاش، وما أضيف إليه من زيادات حتى 30 يونيو 2014.
- يقصد بالمعاش الذي تحسب على أساسه الزيادة بالنسبة للمعاملين بالقانون رقم 79 لسنة 1975 مجموع المعاش عن كل من الأجرين الأساسي والمتغير، وما أضيف إليهما من زيادات حتى 2014/6/30.
- بالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم 108 لسنة 1976، وقانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج الصادر بالقانون رقم 50 لسنة 1978، يحدد وعاء حساب الزيادة دون التقيد بأي حد أقصى.
- تكون الزيادة بدون حد أدنى أو أقصى.
- لا تعتبر إعانة العجز المنصوص عليها بالمادة 103 مكرر من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 جزءا من المعاش الذي تحسب على أساسه الزيادة.
- لا تسري هذه الزيادة على معاش العجز الجزئي الذي لم يؤد إلى إنهاء الخدمة.
- توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة ما يصرف لهم من معاش في أول يوليو المقبل.

وأضاف بدوي أنه طبقا للقرار الجمهوري تتحمل الخزانة العامة الأعباء المالية المترتبة على تنفيذ أحكام هذا القانون، وتصدر وزيرة التضامن الاجتماعي قرارا بالقواعد المنفذة لأحكامه.

القضاء الإداري يصرح لخالد علي بالطعن على قانون التظاهر

القاهرة ـ أ.ش.أ: قررت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في جلستها أمس برئاسة المستشار محمد قشطة نائب رئيس مجلس الدولة، التصريح للمحامي الحقوقي خالد علي، بالطعن على قانون التظاهر أمام المحكمة الدستورية العليا، للفصل في مدى دستورية عدد من نصوص القانون وبيان مدى اتفاقها مع أحكام الدستور من عدمه.

وأرجأت المحكمة نظر القضية المقامة من «علي» والتي يطلب فيها وقف العمل بقانون التظاهر، إلى جلسة 21 أكتوبر المقبل، للاطلاع والرد.

قال خالد علي أمام في مرافعته أمام المحكمة ان قانون التظاهر يتناقض مع الحق الأصيل الذي كفله الدستور للمواطن بالتظاهر السلمي، معتبرا ان القانون قد أضر بآلاف الشباب المصري الثوري الذين ألقي بهم خلف القضبان وزج بهم في السجون، وكان القانون هو السبب في القبض عليهم وصدور أحكام ضدهم بالسجن، بحسبما ذكره أمام المحكمة.

وأضاف ان الدستور كفل حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي الذي لا يضر الأمن العام، وأن قانون التظاهر جاء مخالفا لتلك الأحكام والقواعد الدستورية المستقرة.

مطالبا المحكمة بالتصريح له بالطعن على القانون أمام المحكمة الدستورية العليا، وهو الطلب الذي استجابت له المحكمة، مع تأجيل الدعوى الموضوعية.

wسباق مع الزمن للتوصل إلى اتفاق نووي نهائي قبل 20 يوليو

بريطانيا تعلن إعادة فتح سفارتها في طهران

عواصم ـ كونا ـ أ.ف.پ: أعلنت الحكومة البريطانية امس اعادة فتح سفارتها في طهران في المستقبل القريب بعد ان أغلقت عقب اقتحامها من قبل متظاهرين إيرانيين اواخر عام 2011.

وقال وزير الخارجية وليام هيغ في بيان وزع على مجلس العموم ان هناك بعض التفاصيل الإجرائية التي لاتزال المفاوضات بشأنها جارية مع السلطات الإيرانية والتي حال الاتفاق حولها ستتم اعادة فتح السفارة في طهران.

وأضاف ان السفارة البريطانية ستبدأ العمل بعدد محدود من الديبلوماسيين ولن تقدم خدمات ديبلوماسية وقنصلية كاملة، مضيفا ان رفع وتيرة العمل وعدد الموظفين سيتم تدريجيا ووفق ما تمليه التطورات على الارض.

وتوقع هيغ ان تعلن الحكومة الإيرانية عن اجراءات مماثلة ومنها اعادة فتح السفارة في لندن، معربا عن امله في ان تسمح هذه الخطوات بفتح قنوات الاتصال العام بين مواطني البلدين.

واوضح ان المواطنين الإيرانيين الراغبين في زيارة بريطانيا عليهم الاستمرار في تقديم طلبات الحصول على التأشيرة من المصالح القنصلية البريطانية في ابوظبي او اسطنبول وذلك حتى الإعلان عن اعادة إصدار التأشيرات البريطانية في طهران في الأشهر المقبلة.

وبين هيغ ان «بلاده حصلت على ضمانات رسمية بشأن امن وسلامة الديبلوماسيين البريطانيين في ايران وعدم عرقلتهم عن اداء مهامهم على اكمل وجه».

وذكر ان بريطانيا أدركت دائما أهمية وجود سفارة لها في طهران متى تحققت الشروط الضرورية، موضحا ان ايران تعد دولة مهمة في منطقة مضطربة فضلا عن ان وجود سفارات حتى في الدول التي تمر بظروف استثنائية تعتبر من صميم عمل الديبلوماسية البريطانية في العالم.

وقال هيغ ان الاتصالات مع السلطات الإيرانية شهدت في الأشهر الأربعة الماضية تطورا إيجابيا بالموازاة مع الزيارات المتكررة التي قام بها مسؤولون بريطانيون الى طهران ونظرائهم الإيرانيين الى لندن منذ نوفمبر الماضي تاريخ الإعلان عن تعيين قائمين غير مقيمين بأعمال البلدين.

وأوضح ان هذه الاتصالات سمحت بتجاوز العديد من النقاط الخلافية والتباحث حول قضايا وملفات تتعلق بالعلاقات الثنائية بجانب القضايا الدولية والإقليمية.

ولفت هيغ الى ان الحكومة البريطانية بينت عن حسن نيتها في تحسين علاقاتها مع ايران منذ ان تقرر في فبراير الماضي وقف التعامل الديبلوماسي غير المباشر مع طهران عن طريق السويد وسلطنة عمان والبدء في رعاية المصالح البريطانية بشكل مباشر.

الى ذلك، استؤنفت المفاوضات الهادفة للتوصل الى اتفاق حول ضوابط البرنامج النووي الايراني امس في ڤيينا، حيث وعد الطرفان بتسريع محادثاتهما لاغلاق الملف قبل استحقاق 20 يوليو.

وقال مسؤول اميركي ان «المحادثات تكثفت وستتواصل على هذا النحو، لا اتصور عدم حصول اجتماع بشكل او بآخر يوميا من الان وحتى 20 يوليو».

وبدأ امس باجتماعات ثنائية واستأنفت الجلسة العامة ظهر امس.

واتاح وصول الوفدين الاميركي والايراني امس الاول حصول حوار نادرا ما يتم حول موضوع غير الملف النووي الايراني.

وبعد عشر سنوات من التوتر والشبهات حول الطبيعة الفعلية للبرنامج النووي الايراني، وافقت الجمهورية الاسلامية الشتاء الماضي على التفاوض على اتفاق بحلول 20 يوليو يمكن ان يقنع بقية العالم بعدم سعيها لامتلاك قنبلة ذرية مقابل رفع جزئي للعقوبات الدولية المفروضة على اقتصادها.

صورة مركبة لكاثرين أشتون ومحمد جواد ظريف قبيل بدء المحادثات النووية في ڤيينا امس (رويترز)

روسيا تدخل تعديلات على مشروع قرارها في مجلس الأمن

أوكرانيا: البرلمان يوصي الرئيس بفرض حالة الحرب في دونيتسك ولوغانسك

كييف ـ أ.ش.أ ـ أ.ف.پ: كلف مجلس الأمن الوطني والدفاع الأوكراني الحكومة الأوكرانية القيام بترسيم حدود أوكرانيا مع روسيا من جانب واحد.

وقال سكرتير مجلس الأمن الوطني والدفاع الأوكراني أندريه باروبيي، عقب جلسة المجلس برئاسة الرئيس بيوتر بوروشينكو: «تم تكليف الحكومة بتنظيم عملية ترسيم الحدود الروسية ـ الأوكرانية الدولية من جانب واحد وضمان تجهيزها بالشكل المطلوب من الناحية الهندسية والفنية، وبما يتناسب مع المخاطر التي تهدد الأمن القومي الأوكراني»، وذكر باروبيي أن مرسوما خاصا سيصدر عن رئيس الدولة بهذا الشأن.

وعلى صعيد متصل، ذكرت وكالة أنباء «إيتار تاس» الروسية أن البرلمان الأوكراني أوصى امس الرئيس بيوتر بوروشينكو بفرض حالة الحرب في أراضي مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك.

وقال رئيس كتلة حزب «باتكيفشينا» (الوطن) سيرغي سوبوليف: «إن القرار يوصي الرئيس أيضا بتعيين رؤساء جدد لمؤسسات القوة ووزارة الخارجية».

الى ذلك، اكدت اوكرانيا امس انها لا تخشى نقصا في الغاز بعدما قطعت روسيا امداداتها لكنها اقرت بانها تريد الالتفات نحو اوروبا للاستفادة من شحنات غاز مضمونة، وسعيا لخفض اعتمادها على موسكو.

ووصفت كييف قطع الغاز الذي قررته امس الاول موسكو بانه «اعتداء جديد» على الدولة.

وأكد مدير عام مجموعة نفتوغاز الاوكرانية اندريي كوبوليف للشعب انهم يجب الا يخشوا نقص الامدادات حتى لو اوقفت روسيا تزويد اوكرانيا بالغاز ولم تعد تسمح الا بمرور الكميات الموجهة لدول اوروبية.

وقال في مقابلة مع شبكة تلفزيون محلية «اعتقد ان المستهلكين لن يتاثروا باي شكل كان»، مضيفا «هناك مخزون من الغاز».

لكن اوكرانيا تراهن على اقامة نظام «دفق معاكس» لتلقي قسم من الغاز الروسي الذي تستورده الدول الاوروبية واعلن رئيس الوزراء الاوكراني ارسيني ياتسينيوك امس امام البرلمان ان «كمية صغيرة» من هذا الغاز بدأت تتدفق.

في سياق اخر، أعلن فيتالي تشوركين مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، أن موسكو قدمت لمجلس الأمن مشروع قرار محدثا حول أوكرانيا، وقال «إننا نراقب عن كثب الوضع في أوكرانيا في مجلس الأمن الدولي، وأن هذا يعد أحد أولويات رئاسة روسيا الاتحادية لمجلس الأمن في هذا الشهر، لافتا الى أن روسيا، ونزولا عند رغبة الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، أدخلت في مشروع قرارها تعديلات تخص بعض المبادئ الأساسية للقانون الدولي مثل السيادة ووحدة الأراضي».

وأكد تشوركين ـ في ختام اجتماع مغلق لمجلس الأمن أمس الاول أن روسيا فعلت ما بوسعها لـ «جعل نص القرار متوازنا لكي يحصل على تأييد أوسع بين أعضاء المجلس»، وأشار الى أن «روسيا قد قدمت في الأسبوعين الأخيرين مشروعي قرار حول أوكرانيا ركزا على المواضيع الانسانية بالاضافة الى السياسية منها».